



## الخروج الأمريكي من الاتفاقية النووية مع إيران (٥+١)

### US withdrawal from the nuclear agreement with Iran 5+1

أ.م.د. حسن ناصر عبد الحسين

الباحث سلوان مظهر داود

كلية العلوم السياسية/ جامعة الكوفة

Asst Prof Dr. Hassan Nasser Abdul Hussein

Researcher Salwan Mudher Dawod

Faculty of Political Science / University of Kufa

DOI: [https://doi.org/10.36322/jksc.175\(D\).18700](https://doi.org/10.36322/jksc.175(D).18700)

الملخص:

يعد البرنامج النووي الايران من أهم الملفات التي تشغل الساحة الدولية ويعد من اهم الملفات التي قادة الى الخلاف بين الولايات المتحدة الامريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية ، ويعتبر له تأثير كبير على مصالحها ومصالح حلفاءها الإقليميين في منطقة الشرق الأوسط، لذلك سعت الولايات المتحدة الى تفويض قدرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، لاسيما في ما يخص برنامجها النووية من خلال ابرام اتفاق نووي بإدارة الرئيس الأسبق (بارك أوباما)، الامر الذي لم يُعجب الإدارة اللاحقة برئاسة (دونالد ترامب) الذي عمل على الانسحاب من ذلك الاتفاق الذي عقده وأعتبر ذلك خطة تاريخي ترتكبه إدارة سابقة (بارك أوباما).

فضلاً عن محاولة الولايات المتحدة الامريكية احتواء ايران اقتصادياً من خلال إعادة فرض عقوبات اقتصادية جديدة على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وعملت الجمهورية الإسلامية بكل قدراتها وإمكانياتها الدبلوماسية والسياسية بالضغط على الاوربيين، وبالمقابل عملت الولايات المتحدة الامريكية بالضغط على حلفاءها الاوربيين والاقليميين للخروج من الاتفاق التي عقده عام ٢٠١٥.





الكلمات المفتاحية: العلاقات الامريكية، الإيرانية، البرنامج النووي، اتفاق لوزان النووي، ترامب، العقوبات الامريكية.

### Abstract:

The nuclear program is considered one of the most important files that occupy the international scene and is one of the most important files that lead to the dispute between the United States of America and the Islamic Republic of Iran, and it is considered a major impact on its interests and interests of its regional allies in the Middle East, so the United States sought to undermine The ability of the Islamic Republic of Iran, especially with regard to its nuclear program by concluding a nuclear agreement in the administration of former President (Barak Obama), which did not admire the subsequent administration headed by (Donald Trump) who worked to withdraw from that agreement, which is a complex and this is considered a historical plan committed by a previous administration (Barak Obama).

In addition to the United States of America's attempt to contain Iran economically by re –imposing new economic sanctions on the Islamic Republic of Iran, and the Islamic Republic worked with all its capabilities and capabilities Diplomacy and politics by pressure on the Europeans, and in return, the United





**States of America worked by pressing its European and regional allies to get out Of the ٢٠١٥ agreement.**

**Key words: American –Iranian relations, nuclear program, Lausanne nuclear agreement, Trump, US sanctions.**

**المقدمة:**

اتخذت العلاقات الامريكية – الإيرانية بعد فوز الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) بالرئاسة طابعاً جديداً ونوعاً اخرًا من العلاقات بين البلدين، فبعد ان انتقد ترامب خلال فترة ترشحه للرئاسة تلك الاتفاقية التي وقعت بين كل من الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا والصين وروسيا مع إيران حول ملفها النووي في عام ٢٠١٥ والاشتراط على شرط سلمية برنامجها وخطتها النووية مقابل رفع العقوبات عنها، فعند مجيئ ترامب إلى سدة الحكم انتقد ما فعله الرئيس اوباما على قبوله بنود الاتفاقية ولم يتم المصادقة عليها من قبله وأحالها للكونجرس لأنها سمحت لإيران باستخدام ٥ بالمئة من سلاحها النووي إضافة الى تطوير إيران منظومتها الصاروخية الحديثة التي اعتبرها انها تشكل خطراً على السياسة الخارجية الأمريكية وتوازن القوى في منطقة الشرق الأوسط وستستطيع بهذا تفوقها على إسرائيل وحتى على القدرة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما لا ترغب به الادارة الامريكية برئاسة ترامب، وبذلك عمل على الانسحاب منها كلياً متذرعاً بحجج كثيرة، لكن هذه الحجج لم تكن مقنعة للجانب الأوربي الذي حاول منع ترامب من اتخاذ هذه الخطوة، لكنه لم يلتفت لكل تلك الدعوات ونفذ وعيده في ٢٠١٨ واعلن الانسحاب رسمياً من اتفاقية (١+٥) النووية، فضلاً عن محاولة الإدارة الامريكية بقيادة ترامب العمل على احتواء ايران اقتصادياً من خلال العمل على فرض حزمة من العقوبات الاقتصادية اتجاهاها، الامر الذي قد يكلفها الكثير من الأعباء الاقتصادية على المستويين الداخلي والخارجي، وعملت الولايات المتحدة بالضغط على ايران من خلال





فرض العقوبات وبدعم من حلفاءها في المنطقة المتمثلة بإسرائيل وبعض دول الخليج العربي، وهذا ما سنتطرق له في هذا البحث.

## المطلب الأول: اتفاق لوزان النووي وقرار الانسحاب الامريكي:

المحور الاول: اتفاق لوزان النووي:

بدأت المفاوضات حول الملف النووي الإيراني في العام ٢٠١٣، بعد وصول حسن روحاني إلى الرئاسة، والذي أكد على احتياج إيران لموصول إلى اتفاقية دبلوماسية مع المجتمع الدولي حول برنامجها النووي وخروج إيران من عزلتها الدولية. وقد تم التوقيع على اتفاقية جنيف المؤقتة بين بلدان (٥ + ١) <sup>(١)</sup> وجمهورية إيران الإسلامية في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٣، بعد عدة اجتماعات بين مختلف الأطراف، وتتألف الاتفاقية من بند قصير الأجل يقضي بتجميد الأقسام الرئيسية للبرنامج النووي الإيراني مقابل تخفيض العقوبات، كما يعمل الجانبان على عقد اتفاقية طويلة الأجل. ستتوقف إيران عن تخصيب اليورانيوم أقل من ٥%، وستتوقف عن تطوير محطة أراك للطاقة النووية، سيتم منح الأمم المتحدة إمكانية أكبر لوصل مفتشيها، ووضعت الاتفاقية إطاراً زمنياً مدته ستة شهور لإيران لتخفيض كميات اليورانيوم الذي يتم تخصيبه إلى ٢٠% وبالفعل تم توقيع الاتفاق في لوزان/ سويسرا في نيسان ٢٠١٥ <sup>(٢)</sup>.

ان التفاوض حول البرنامج الإيراني، مليء بالمحطات المهمة التي تعتبر البدايات التي ارتكزت عليها اتفاقية عام ٢٠١٥، "حيث تعتبر البدايات الأولى للمفاوضات بين إيران والدول الغربية في هي المفاوضات بين إيران والترويكا ١+٣" فرنسا، ألمانيا وبريطانيا" في عام ٢٠٠٣ <sup>(٣)</sup>، بالنسبة لأوروبا، فمنذ عام ٢٠٠٣ تتأوب على إدارة الملف النووي الإيراني ٤ طواقم هي بحسب التسلسل الزمني كالتالي:

مرحلة خاتمي عهد بالملف لحسن روحاني، مرحلة أحمدني نجاد الأولى عهد بالملف إلى علي لاريجاني، ومرحلة أحمدني نجاد الثانية عهد بالملف إلى سعيد جليلي <sup>(٤)</sup>





مرحلة حسن روحاني الأولى والثانية عهد بالملف إلى (جواد ظريف)، فترة تخللتها تفاهم بين للترويكا الأوروبية (فرنسا، ألمانيا وبريطانيا) وإيران، ومارس الأوروبيون ضغطهم على إيران بتقديمهم بعرضهم عليها ان يتم بموجبه ضم إيران لمنظمة التجارة العالمية وفتح الأبواب للاستثمارات الأجنبية سيما في قطاع الطاقة كي تتدفق عليها العملات الأجنبية في مقابل توقف إيران عن تخصيب اليورانيوم، عرض قابلته طهران بالرفض أول الأمر لسببين رئيسيين؛ الأول أن هذا العرض لا يجلب لها فوائد مباشرة، بل سيستغرق وقتا أطول في المفاوضات حوله، في حين تركز السبب الثاني في رغبة طهران بالمضي قدما في التخصيب<sup>(٥)</sup>.

وكبادرة حسن نية بين الطرفين قبلت إيران بدخول المفتشين الدوليين لمنشآتها النووية للتدليل على الطابع شرط السلمي لبرنامجها النووي، والذي يعني استمرار المفاوضات، وكذا تجميد مؤقت ومشروط لنشاطاتها النووية، وقد قبلت هذه المبادرة من الجانب الأوروبي بتعهدهم بالبقاء في مفاوضات مع إيران لحين التوصل إلى حل دائم يحقق فوائد اقتصادية وتكنولوجية لطهران، ولكن هذه الفوائد كانت مشروطة هي الأخرى بفرص رقابة صارمة على برنامجها النووي، بشكل يضمن بقاءه تحت مستوى امتلاك دورة الوقود النووي<sup>(٦)</sup>.

ودولة إيران من الدول التي تحتل موقع استراتيجي هام لا يستهان به في منطقة الشرق الأوسط فهي قوة إقليمية في تلك المنطقة، وهذه القوة ساعدتها في احتلال مكانة دولية وعالمية في معظم المجالات الدولية لذلك "وافقت إدارة الرئيس الأمريكي أوباما على تخفيض مخزون إيران من اليورانيوم المخصب، وليس شحنه إلى الخارج كما كانت تصر من قبل وبالتالي تأخير البرنامج إلى سنوات قليلة فحسب، فالآلية الأولى، وضع قيود على إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب في منشأة (شينز) والآلية الثانية، وضع قيود على إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب في منشأة فوردو والآلية الثالثة، منع إنتاج البلوتانيوم عالي التخصيب في مفاعل أراك، والآلية الرابعة، ضمان وصول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أي منشأة في إيران لما في ذلك المنشأة العسكرية وذلك للتأكد من عدم وجود برامج نووية تسليحية سرية"<sup>(٧)</sup>.





وقد وافقت ايران على الاتفاقية "العقوبات المصرفية غير المسبوقه التي فرضتها عليها إدارة الرئيس الأمريكي السابق (بارك أوباما) والاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠١٢م، فالاتفاق بالنسبة لأمريكا يمثل إقراراً بأن سياستها لاحتواء إيران"<sup>(٨)</sup>.

لقد حقق الاتفاق بين الطرفين رغم ما فيه من شروط قاسية على ايران "، إقراراً متبادلاً بين إيران والولايات المتحدة بالفشل حول الأسلوب والمنهج الذي اتبعه الطرفان خلال العقود الثلاثة الماضية فإن إيران تقر بقبولها بالشروط القاسية التي ينص عليها الاتفاق بسبب عجزها عن الاستمرار في تحمل التكاليف المترتبة على العقوبات الاقتصادية"<sup>(٩)</sup>. عقد في الاتفاق النووي الأخير الذي وقع بين إيران والدول الخمس الدائمة العضوية في الأمم المتحدة والذي يساعد إيران على الاحتفاظ ببرنامجها النووي، بمكوناته السياسية مع العمل على إيجاد بعض الآليات لضبط هذا البرنامج، ووقف أي تطور فيه يُمكن إيران من امتلاك سلاح نووي، وتضمنت ما يمكن تسميته "بسقف مقابل سقف " أي تحديد سقف للبرنامج النووي مقابل وضع سقف من العقوبات التي تم فرضها على إيران"<sup>(١٠)</sup>، يمثل هذا الاتفاق درساً مهماً في فن التوصل الى تسويات معقولة تحقق جزءاً من مطالب أطراف الصراع مصالحهم وهو من جهة أخرى قراراً متبادلاً بين أطراف الصراع و بين الطرفين "أمريكا او ايران " عن فشل الأسلوب الذي اتبعه الطرفان خلال العقود الثلاثة الأخيرة حيث يعد هذا الاتفاق نجاحاً كبيراً للدبلوماسية الإيرانية فقد رحبت أطراف دولية في هذا الاتفاق وتحفظت أخرى فيما عارضت "اسرائيل" و حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية التقليديين دول الخليج، وقد صرح رئيس وزراء "الكيان الصهيوني" بنيامين نتنياهو رغم ما قدمت له أمريكا من وعود و ضمانات إلا انه وصف الاتفاق بـ( الخطأ التاريخي)<sup>(١١)</sup>.

المحور الثاني: قرار الانسحاب الأمريكي من اتفاقية (١+٥) النووية مع إيران:

أسباب وخلفيات القرار الأمريكي: لم يخف ترامب، منذ بداية ترشحه للرئاسة الأمريكية، معارضته للاتفاق النووي المبرم مع النظام الإيراني، كما أنه لم يخف امتعاضه في كل مرة يضطر فيها على تأجيل ذلك الانسحاب من قبل





الولايات المتحدة من الاتفاق وإعادة فرض العقوبات على طهران. وكان ترامب قد أجل الانسحاب من الاتفاق النووي للمرة الثالثة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، مؤكداً إنه سيكون هذا آخر تأجيل يقوم به، ووضعاً حينها، الكونغرس الأميركي، وحلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين أمام فرصة أخيرة لـ "إصلاح" ما وصفه بـ "عيوب مروعة" في الاتفاق النووي، أو أنه سيقوم بالانسحاب منه<sup>(١٢)</sup>. وقد حدد البيت الأبيض، وقتها، مجموعة من الشروط التي يجب أن يتضمنها أي مشروع قانون يعمل عليه الكونغرس لتجاوز هذه "العيوب" التي احتواها الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥. بالإضافة إلى أنه طالب حلفاءه الأوروبيين بقبول "اتفاق تكميلي" منفصل مع إيران، يتم من خلاله معالجة المسائل التي لم يعالجها الاتفاق النووي، كبرنامج إيران للصواريخ الباليستية، ونشاطاتها التي تزعزع الاستقرار في المنطقة، ووضعاً إياهم أمام خيارين: إما الوقوف مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو مع النظام الإيراني.

وكان في المرات الثلاث الماضية التي اضطر فيها ترامب إلى عدم الانسحاب من الاتفاق، رفض في المقابل التصديق على التزام إيران بالاتفاق النووي. وينص "قانون مراجعة الاتفاق النووي الإيراني" الذي أصدره الكونغرس في شهر أيار/مايو ٢٠١٥، أي قبل شهرين من توقيع الاتفاق النهائي بين مجموعة (٥+١)، على أن الرئيس الأميركي ملزم بالتصديق على التزام إيران بنود الاتفاق أمام الكونغرس كل ٩٠ يوماً<sup>(١٣)</sup>.

كما أنه ملزم بأن يقرر كل ١٢٠ يوماً بأن يقرر ما إذا كان الرئيس سيمدد تعليق العقوبات على إيران أو سيعيد فرضها. وبما أن الكونغرس وحلفاءه الأوروبيين لم يعملوا على تنفيذ مطالب ترامب، فإنه عمل هذه المرة فعلياً في تنفيذ وعيده، وأعلن الانسحاب رسمياً من الاتفاق، ولم يعد الحديث الآن عن "اتفاق تكميلي"، وإنما عن إعادة التفاوض على اتفاق جديد. ولعل ما سهل على ترامب اتخاذ القرار هو خروج اثنين من أعمدة الداعين للحفاظ على الاتفاق، مع تعديله وتقويته، من إدارته، هما وزير الخارجية المقال، ريكس تيلرسون، ومستشار الأمن القومي السابق (إتش آر ماكماستر)، وحل مكانهما (مايك بومبيو وجون بولتون)، والذي كلاهما يعارضان الاتفاق النووي ومؤيدين للانسحاب منه. وبقراره الانسحاب من الاتفاق النووي، فإن ترامب أثبت مرة أخرى وفاءه لمبدئه القائل





"أميركا أولاً" في السياسة الخارجية، الذي على أساسه انسحب من اتفاق باريس للمناخ، ومن الاتفاق التجاري مع آسيا والمحيط الهادئ، فضلاً عن إشعاله حرباً تجارية مع الصين وأوروبا والمكسيك، وغيرها من الدول، وقد أجمل ترامب أسباب انسحابه من الاتفاق النووي في ثماني نقاط بدلاً من أن يجهض الاتفاق طموحات إيران إلى امتلاك سلاح نووي، فإنه سمح لها بمواصلة تخصيب اليورانيوم، ومع مرور الوقت وصلت إلى "حافة اختراق نووي"، بمعنى الاقتراب من القدرة على إنتاج قنبلة نووية<sup>(١٤)</sup>.

ويعتقد حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين، أن ترامب تعمد التضليل في اتهاماته لإيران والمبالغة في سرد عيوب الاتفاق. بل إن الوكالات الأميركية المختصة نفسها لا توافقه في اتهاماته للاتفاق النووي<sup>(١٥)</sup>.

فمثلاً، كان وزير الدفاع الأميركي، جيمس ماتيس، أخبر لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأميركي، في ٢٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٨، أن نظام "التحقق (من التزام إيران تعهداتها بموجب الاتفاق) قوي إلى حد بعيد لضمان امتثال إيران". وتقول التقارير إن إيران ملتزمة تعهداتها على الرغم من أنها تنطلق من "افتراض أن إيران تحاول الغش"، وكان ماتيس عبّر مراراً، أن من مصلحة الولايات المتحدة البقاء في الاتفاق النووي، وكذلك فعل وزير الخارجية السابق، تيلرسون، ورئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة، الجنرال جوزيف دانفورد، الذين أكدوا مراراً التزام إيران بنود الاتفاق، والأمر ذاته أكدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي قالت إن إيران لم تنتهك التزاماتها بحسب الاتفاق<sup>(١٦)</sup>.

من الذرائع الأخرى التي قدمها ترامب زعمه أن إيران ما زالت تواصل عمليات تخصيب اليورانيوم؛ بما يسمح لها في المستقبل ببناء قنبلة نووية. ولكن، بموجب الاتفاق النووي عام ٢٠١٥، فإنه يمكن إيران تخصيب كميات محدودة من اليورانيوم تصل إلى ٣,٦٧ في المئة، وهي أقل بكثير من نسبة ٩٠ في المئة من اليورانيوم المخصب اللازم لصنع قنبلة<sup>(١٧)</sup>. كما أن اعتماده على مزاعم الاستخبارات الإسرائيلية، التي قدمها رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، نهاية نيسان/ أبريل ٢٠١٨، فيه مخالفة لتقدير الاستخبارات الأميركية نفسها. وإذا كان نتياهو





تحدث بصيغة الفعل الماضي عن برنامج إيران النووي المزعوم لصناعة قنبلة، الذي تقول إسرائيل إن استخباراتها وضعت يدها عليه في إيران وهربته<sup>(١٨)</sup>، فإن ترامب تحدث في خطابه الذي أعلن فيه الانسحاب من الاتفاق بصيغة الفعل المضارع عن سعي إيران المستمر لبناء قنبلة نووية. وتشير مصادر كثيرة إلى أن العرض الذي قدمه نتنياهو عن مزاعم برنامج إيران النووي، قبل المفاوضات على اتفاق ٢٠١٥ وخلالها، قد تمّ بالتنسيق مع البيت الأبيض. وبحسب تصريحات مسؤولين أميركيين وإسرائيليين، حينئذ، فإن نتنياهو أبلغ ترامب في ٥ آذار/ مارس ٢٠١٨ بالأدلة المزعومة<sup>(١٩)</sup>. وفي اليوم نفسه، أعلن ترامب أن عرض نتنياهو أثبت أن موقفه من الاتفاق الإيراني "صحيح ١٠٠ في المئة"<sup>(٢٠)</sup>.

كما أصدر البيت الأبيض بيانًا حينها جاء فيه أن المعلومات التي أعلنتها إسرائيل بشأن البرنامج النووي الإيراني توفر "تفاصيل جديدة ومقنعة" بشأن جهود إيران لصنع "أسلحة نووية يمكن إطلاقها عن طريق صواريخ". وما يؤكد الخلافات في الولايات المتحدة بشأن مزاعم خداع إيران النووية أن البيت الأبيض اضطر إلى تصحيح بيان أصدره بعد ساعات من خطاب نتنياهو، تراجع فيه عن الادعاء أن إيران "تملك" برنامج أسلحة نووية، واستخدم بدلاً من ذلك فعلاً ماضيًا مفاده أن إيران "امتلكت" برنامج أسلحة نووية قويًا وسريًا<sup>(٢١)</sup>.

غير أن ترامب عاد في خطابه الذي أعلن فيه انسحابه من الاتفاق النووي إلى استخدام الفعل المضارع مجددًا الجمهورية الإسلامية الإيرانية حول استمرارها في تخصيب اليورانيوم وبرنامجها النووي، وكذلك في مجال قدراتها العسكرية التي أصبحت تشكل تهديدًا استراتيجيًا للمصالح الولايات المتحدة في المنطقة كذلك تهديدًا لمصالح حلفاءها الإقليميين، بذلك قد تتوصل الجمهورية الإسلامية الإيرانية للنتائج القنبلة النووية؛ و بعد أن أصدر ترامب قراره بالانسحاب من الاتفاق النووي، لخص وزير الخارجية الأميركي الأسبق، (جون كيري)، الذي قاد مفاوضات الاتفاق النووي تداعياته المحتملة بقوله: ("هذا القرار يضعف أمننا، ولا يبقى صدقية لكلمة الولايات المتحدة الأمريكية، ويعزلنا عن حلفائنا الأوروبيين، ويعرض إسرائيل لخطر أكبر، ويقوي المتشددون في إيران، ويقلص نفوذنا العالمي





للتصدي لممارسات إيران السيئة، في الوقت ذاته الذي يلحق فيه الضرر بقدرة الإدارات (الولايات المتحدة الأمريكية) المستقبلية على إبرام اتفاقات دولية<sup>(٢٢)</sup>.

ويمكن إجمال التداعيات والمخاطر التي يطرحها ناقده قرار ترامب فيما يلي:

انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي يمكن أن يعزلها في مساعيها ضد إيران، وقد يصعب الأمور عليها في حشد حلفائها الأوروبيين وغيرهم في أي تحرك مستقبلي ضد طهران. ليس فيما يتعلق بملفها النووي فحسب، بل حتى في القضايا الأخرى التي تثير هواجس واشنطن، مثل البرنامج الإيراني للصواريخ الباليستية، ونشاطاتها المزعزعة للاستقرار عبر وكلائها في الإقليم، كما في سورية واليمن، بل حتى في العراق. وقد حذر الرئيس الأسبق لهيئة الأركان الأمريكية المشتركة، الجنرال مارتن ديمبسي، من ذلك قائلاً: "نحن الآن وحدنا على طريق أخطر ومع خيارات أقل"<sup>(٢٣)</sup>.

قد يكون قرار ترامب تسبب في تبيد الثقة بين واشنطن وحلفائها التقليديين في أوروبا، وتحديدًا ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، الذين توسلوا ترامب عدم الانسحاب من الاتفاق والحفاظ عليه، مع عرض الضغط على إيران للتفاوض على اتفاق تكميلي لمعالجة العيوب التي يراها ترامب فيه. وقد رفض الاتحاد الأوروبي، والدول الأوروبية الثلاث التي شاركت في مفاوضات النووي، الانسحاب من الاتفاقية أو اعتبارها لاغية. وكان لافتًا بروز نبرة جديدة في أوروبا تشدد على أنه لا يمكن الوثوق بالحليف الأميركي، وضرورة أن تعتمد أوروبا على نفسها لحماية أمنها ومصالحها؛ فالمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، مثلاً، قالت إن أوروبا لم يعد في إمكانها الاعتماد على الولايات المتحدة "لحمايتها" في أي ظرف، وإن عليها من ثم "تولي زمام أمورها بنفسها"؛ مع تأكيدها أن مصلحة دول الاتحاد الأوروبي في أن يكون لديها علاقات قوية بأميركا. أما الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، فقال "لم يعد في إمكاننا القبول بأن يقرر آخرون عنا"، في إشارة إلى الأميركيين. وذهب وزير الاقتصاد الفرنسي، برونو لو مير، في الاتجاه نفسه، بقوله: "إن على أوروبا أن تمارس سيادتها الاقتصادية لا أن تظل تابعة للولايات المتحدة". أما رئيس





المفوضية الأوروبية، جان كلود يونكر، فقال: إن "واشنطن لم تعد تريد التعاون مع بقية العالم، ووصلنا إلى مرحلة باتت تفرض علينا البحث عن بديل للولايات المتحدة"<sup>(٢٤)</sup>.

قد يدفع هذا القرار إيران إلى تسريع مساعيها لإعادة إطلاق برنامجها النووي العسكري، وتعزيز موقف المتشددين في طهران الذين كانوا متشككين في الاتفاق منذ البدء، على حساب الإصلاحيين. ثمة من يحذر من أن قرار الانسحاب، بلا خطة بديلة (خطة ب)، قد يضع الولايات المتحدة وإسرائيل، أو إحداهما، على طريق مواجهة عسكرية مع إيران. وقد كان أول النذر هنا القصف الإسرائيلي لأحد المواقع العسكرية قرب دمشق<sup>(٢٥)</sup>، بعد ساعة من قرار ترامب. وتحدثت وسائل إعلام سورية رسمية عن خمسة عشر قتيلاً بينهم ثمانية إيرانيين، وهو ما ردت عليه القوات الإيرانية في سورية بقصف الجولان السوري المحتل. ثمة من ينبه إلى أن عدم التزام إدارة ترامب بالاتفاق النووي مع إيران يمكن أن يعقّد جهودها للتوصل إلى اتفاق نووي مع كوريا الشمالية التي قد لا تثق بأي التزام أميركي يقطع لها<sup>(٢٦)</sup>.

#### المطلب الثاني: الاحتواء الاقتصادي الأمريكي لإيران:

سياسة الاحتواء استراتيجية جيوسياسية تتبعها الولايات المتحدة لمنع الدول المعارضة والمنافسة لها من تحقيق مصالحها. وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الاحتواء ضد الاتحاد السوفيتي في الأربعينيات و تُعرف استراتيجية «الاحتواء» بأنها سياسة الحرب الباردة الخارجية للولايات المتحدة وحلفائها لمنع انتشار الشيوعية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية<sup>(٢٧)</sup>. لقد شغلت سياسات أمريكا الخارجية اتجاه القضايا العالمية علماء العلاقات الدولية وكثيراً ما "انشغل علماء العلاقات الدولية بالبحث في إملاءات الهيمنة الأميركية أكثر من أي موضوع آخر"<sup>(٢٨)</sup>، إذ عمدت السياسة الأمريكية إلى العمل على تأمين مصالحها بشكل مباشر وغير مباشر إذ " قامت السياسة الخارجية الأميركية، منذ قرابة خمسة وسبعين عاماً، على تأمين مصالحها من خلال أداء دور القائد في نظام عالمي تتحمل أعباءه مقابل منافع هائلة"<sup>(٢٩)</sup>. وأخذت تمارس نفوذها في العالم بشكل عام ومنطقة الشرق





الايوسط بشكل خاص. لذا عمدت الى التدخل المباشر في قضايا الشرق الاوسط، وأدارت العديد من الملفات طبقاً لمصالحها، لقد تمثلت السياسة الامريكية بالهيمنة " والهيمنة تتلخص في القدرة على الاحتواء الخفي وال جذب اللين، بحيث يرغب الاخرون في فعل ما ترغب فيه القة المهيمنة من دون الحاجة الى اللجوء لاستخدام القوة"<sup>(٢٠)</sup> والهيمنة تعني " السيطرة والاستغلال التي تمارسها الدولة القوية على الدول الاضعف وعلى المؤسسات السياسية المالية العالمية، وتعني السيطرة والاستحواذ على الاسواق والتحكم فيها من حيث العرض والطلب والاسعار" والهيمنة الامريكية في المنطقة تعددت اشكالها، فالحقيقة ان امريكا اخضعت دول المنطقة وخاصة العربية منها الى السيطرة واندمجت هذه الدول مع المشروع الامريكي بشكل مباشر او غير مباشر ومن بين هذه الملفات الملف النووي الإيراني، إذ استطاعت ايران ان تحقق اتفاقاً مع دول العالم بخصوص برنامجها النووي للأغراض السلمية. وكانت امريكا هي احدى الدول الموقعة على هذا الاتفاق، ولكن في زمن الرئيس الامريكي ترامب انسحبت الولايات الامريكية المتحدة من هذا الاتفاق.

أن مقدمة سياسات الاحتواء الامريكي للمشروع الايراني يعود الى قبل طرح الولايات المتحدة مشروع الشرق الاوسط الكبير (عام ٢٠٠٤)، وهو مشروع يحتوى على مجموعة مقترحات سياسية واقتصادية وثقافية للمنطقة، لتأمين المصالح الامريكية عن طريق ( الاعتمادية المتبادلة) بين دول المنطقة بضمنها (اسرائيل)، وهو ما عارضته ايران ، فقد بدأت الولايات المتحدة تروج للديمقراطية في المنطقة، ليس بدافع دعم الشعوب وانما لتمهيد الارضية لتحقيق المصالح الاقتصادية الامريكية في المنطقة، اذ وجدت فيها الفرصة المناسبة لإعلان رغبتها في تغيير الانظمة التقليدية الموجودة."<sup>(٢١)</sup>

ومع الانتخابات الأمريكية ووصول (دونالد ترامب) الى البيت الابيض في واشنطن، تغيرت السياسات الأمريكية اتجاه البرنامج النووي الايراني، ففي ٨ مايو / ايار ٢٠١٨ اعلن الرئيس الامريكي (دونالد ترامب) رسمياً خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع ايران، وان الولايات المتحدة سوف تنسحب من خطة العمل الشاملة





المشتركة وإعادة فرض عقوبات عليها، بذريعة أن "الاتفاق معيب في جوهره" وأنه لا يمكن منع تصنيع قنبلة نووية إيرانية بموجب الاتفاق الحالي<sup>(٣٢)</sup>،. واذاف ( ان هذا الاتفاق خطير وكان يجب أن لا يحدث أنه لم ولن يجلب السلام والهدوء وسنفرض اعلى مستوى من العقوبات الاقتصادية على ايران) . وإذا استثنينا الولايات المتحدة كونها هي الدولة التي انسحبت فإن كل الدول التي توصلت للاتفاق التي عرفت بمجموعة (٥ + ١) الاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الامن فضلا عن المانيا) لم تؤيد قرار الانسحاب الامريكي.

اذ اعربت فرنسا والمانيا وبريطانيا عن اسفها للانسحاب الامريكي، وان قرار مجلس الامن الذي يؤيد الاتفاق مازال اطارا قانونيا دوليا ملزما لحل النزاع، فيما اعلنت روسيا انه ستكون هناك عواقب ضارة لامحالة لأي اجراءات تهدف الى خرق خطة العمل المشتركة الشاملة. فيما اكدت الصين على وجوب استمرار جميع الاطراف في الاتفاق. وأعرب ترامب عن استعداده لإعادة التفاوض على اتفاق نووي جديد، وهو ما رفضته طهران. كما أنه هدد طهران بـ "عواقب وخيمة"، إذا ما استأنفت برنامجها النووي، ونصحها بالتفاوض من جديد، متوقفاً أن تقبل ذلك في النهاية<sup>(٣٣)</sup>.

وقد أثار قرار ترامب استياء حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين في مفاوضات الاتفاق النووي، فرنسا وبريطانيا وألمانيا، الذين أعلنوا تمسكهم بالاتفاق ما دامت إيران تلتزمه. كما أثار القرار غضب روسيا والصين اللتين شاركتا كذلك في المفاوضات النووية مع إيران، في حين أيدته إسرائيل والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، والبحرين. وقد أعرب الرئيس الأميركي الاسبق، (باراك أوباما)، عن خيبة أمله في قرار ترامب واعتبره "خطأً جسيماً". وقال أوباما إن انسحاب ترامب من الاتفاق سيجعل العالم أقل أماناً وسيضع الجميع أمام "خيار خاسر، إما إيران مسلحة نووياً، وإما حرب أخرى في الشرق الأوسط"<sup>(٣٤)</sup>. ويعدّ أوباما الاتفاق النووي مع إيران أهم إنجازاته في السياسة الخارجية.





لقد اعتمدت السياسة الخارجية الامريكية على " اسلوب الحوار الذي يعتمد الضغط على الدول والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالبرنامج النووي الايراني نلاحظ ان الولايات المتحدة الامريكية منذ انتصار الثورة الاسلامية في ايران تحاول الضغط على الدول التي تقدم الدعم الى البرنامج النووي الايراني وكذلك تمارس الضغط على الوكالة الدولية للطاقة الذرية"<sup>(٣٥)</sup>، لقد كانت العقوبات الاقتصادية أهم الإجراءات الأمريكية لاحتواء طموحات إيران النووية وقد عرفت العقوبات الاقتصادية على أنها "إجراءات تعتمد على الوسائل الاقتصادية تتبناها الحكومات، في صورة منفردة أو جماعية أو في إطار منظمة عالمية أو دولية أو إقليمية، ضد دولة أو دول ذات سيادة تجاوزت حدود التزاماتها المقررة دولياً. ويكون تجاوز حدود الالتزامات في ثلاث حالات هي العدوان المسلح، أو خرق القانون الدولي أو المعاهدات الدولية، أو تهديد الأمن والسلم الدوليين"<sup>(٣٦)</sup>، أن العقوبات الاقتصادية تستهدف الضغط على الدول المشمولة بها لتغيير سياساتها، وغالباً ما تكون العقوبات الاقتصادية هي المرحلة الاخيرة قبل شنّ الحروب على الدول المشمولة بها" بوصفه العقوبات مرحلة تمهيدية (كمقدمة) لعمل عسكري "Way station to the use of military force"<sup>(٣٧)</sup> بمعنى آخر فإن العقوبات تستهدف الضغط على الدول لكي تغير من سياساتها وفي نفس الوقت هي عملية اضعاف لها قبل شنّ الحروب عليها. وهذا ما حصل مع العراق فقد تعرض الى حصار اقتصادي (عقوبات اقتصادية شاملة) استمر لأكثر من ثلاث عشرة سنة، قبل شنّ الحرب عليه. ترتبط أية عقوبات تفرضها مؤسسات المجتمع الدولي على أي دولة بتأثيرات محددة وموجعة تستهدف هذه العقوبات إحداثها، لدفع الدولة المعنية والتي تخضع للعقوبات إلى تغيير سياساتها التي عوقبت بسببها، في الاتجاه الذي تريده مؤسسات المجتمع الدولي والدول المسيطرة على صناعة القرار فيها<sup>(٣٨)</sup>.

ويمكن أن تكون العقوبات على شركات أو افراد او مؤسسات او كيانات معينة، وقد تم فرض عقوبات اقتصادية على ايران من مجلس الامني بسبب برنامجها النووي، واستمرت هذه المشكلة الدولية (برنامج ايران النووي لهذا اليوم)، كما تتجلى التأثيرات السلبية في الدولة المعاقبة البطالة وخسائر أصحاب الأعمال وتقلص المعروض من





السلع، ونظرا لارتباط السياسة والاقتصاد ارتباطاً وثيقاً، فإننا نجد التأثيرات السلبية في جانب الاقتصاد ترجمة مباشرة في عضوي جانب السياسة؛ معنى هذا الكلام أيضاً في حسابات الجدوى السياسية لصناع القرار أنه من شأن التداعيات الاقتصادية السلبية أن تمتد في البلد المعني، بما يؤدي إلى التأثير في سياساتهم وتعديلها في النهاية<sup>(٣٩)</sup>.

ففي " ٣١ تموز ٢٠٠٦ تبني مجلس الأمن بالإجماع القرار (١٦٩٦) الخاص بإيران، وتبعه في كانون الأول ٢٠٠٦ القرار (١٧٣٧) الذي طالب دول العالم بأن تجمد أصول وأرصدة أفراد وكيانات تم تحديدها بدعوى أن لديها دوراً أساسياً في برنامج إيران النووي، كما منع القرار دول العالم من تموين إيران بمعدات ذات استخدامات مزدوجة، وحظر على إيران تصدير أي معدات وتكنولوجيات متصلة بالأسلحة النووية إلى بلدان أخرى. ومنح القرار إيران مهلة (٦٠) يوماً لوقف نشاطات التخصيب، وإلا واجهت عقوبات إضافية، وبالفعل عاد مجلس الأمن وشدد العقوبات على إيران في ٢٤ آذار ٢٠٠٧ بموجب القرار رقم (١٧٤٧)<sup>(٤٠)</sup>.

والحقيقة التي تجدر الإشارة إليها أن العقوبات الأمريكية على الاقتصاد الإيراني لم تكن فاعلة أو أن الجانب الإيراني استطاع ان يصير العقوبات لصالحه فقد عملت الحكومة الإيرانية في إيجاد بدائل مناسبة لتأمين الاستقلالية الصناعية والتكنولوجية قدر الإمكان، بما يقلل من المستوردات الإيرانية ويفتح المجال للانتقال إلى تصدير مخرجات هذه الصناعات وتحقيق وفرة في الميزان التجاري، وهنا تجدر الإشارة إلى أن صافي ربح الميزان التجاري الإيراني في العام ٢٠٠٥ بلغت نسبته (١%) من الناتج المحلي الإجمالي الصافي المقدر قيمته بـ(٥٥١,٦ billion\$)<sup>(٤١)</sup>، ومن هذا يتضح أن سياسات فرض الحصار والعقوبات الاقتصادية ورغم ما عليها من مؤشرات فأنها لم تأتي بالنتائج المطلوبة منها. فقد تطور إجمالي الناتج الإيراني ليحقق أرباح تصل الى (١%) فيما ان الكثير من الدول لا تحقق أرباح في ميزانها التجاري رغم ما تمتلك من دعم وموارد اقتصادية كبيرة.





إن أغلبها تغفل في أحيان كثيرة طبيعة النظم السياسية التي تفرض عليها العقوبات، وما يترتب على ذلك الاختلاف من تباين في تأثير هذه العقوبات، معنى هذا الكلام أنه لا يمكننا في كل الحالات أن ننطلق من تأثير متشابه للعقوبات على النظم السياسية بشكل عام، كما أن الدول التي تفرض العقوبات تستهدف في أحيان كثيرة به بخطورة سلوكها في قضية معينة وضرورة تغيير هذا السلوك إرسال إشارة إلى الدولة المعاقبة بخطورة سلوكها في قضية معينة وضرورة تغيير هذا السلوك<sup>(٤٢)</sup>.

والعقوبات الاقتصادية في حقيقة الامر لا تؤثر إلا على الفقراء من الشعوب المشمولة بها. " لقد تسببت العقوبات الاقتصادية بكوارث والاختفاء التي تسببت بها أنظمة العقوبات الاقتصادية في حالات كثيرة ليس اخرها ما تعرض له العراق من دمار وتخريب حيث تراجع مستوى المعيشة والقدرات الاقتصادية الى نحو نصف قرن الى الوراء وهذا يجعل العقوبات يفوق تأثيرها الحرب العالمية الثانية على اليابان التي وعلى الرغم من الدمار الذي تعرضت اليه فأنها بعد الحرب كانت قدراتها الاقتصادية بعد الحرب تعادل قدراتها عام ١٩٣٥م"<sup>(٤٣)</sup>

وايران " تعد من أكبر ثلاث دول في المنطقة هي ايران الى جانب تركيا ومصر"<sup>(٤٤)</sup> وايران تقع على اهم الممرات الاقتصادية العالمية "وهي تقع بين أغنى منطقتين في العالم من حيث مخزون النفط و الطاقة هما الخليج وبحر قزوين وتأتي ايران في المرتبة الثالثة على مستوى العالم من حيث الاحتياطيات النفطية والمرتبة الثانية من حيث احتياط الغاز"<sup>(٤٥)</sup> ومما لاشك فيه ان امريكا وحلفائها في المنطقة لا يريدون قوة عسكرية نووية وامتلاك ايران لهذه القوة النووية امر غير مرحب به بنسبة لأمریکا ودول المنطقة التي تشهد صراعات على مختلف الاصعدة ومشاركة ايران في هذا الصراعات بشكل مباشر او غير مباشر جعل الشكوك من قبل امريكا تحوم حول برنامجها النووي فقد صرح وكيل وزارة الخارجية الامريكية لشؤون ومراقبة التسليح والامن الدولي امام الكونغرس الامريكي في ٤/٦/٢٠٠٣: "في حين تزعم ايران أن برنامجها سلمي وشفاف فإننا متأكدون أن العكس صحيح واضاف أن احد المؤشرات التي لا تخطئ حول النوايا العسكرية هو سرية وانعدام الشفافية المحيطة بنشاطات إيران النووية"<sup>(٤٦)</sup>





والامر لم يكن مجرد تصريحات من المسؤولين الامريكيين حول نويا ايران النووية فقد صرح عدة مسؤولين ايرانيين في هرم السلطة حينها ان ايران على اعتاب امتلاك سلاح نووي ،فقد صرح (رفسنجاني) بهذا الامر حين قال : " اننا مشرفون على تطوير سلاح نووي صحيح، وفي نفس اليوم صرح ممثل ايران في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، علي اكبر صالح: لقد وجدنا الطريق، ولم تعد لدينا عقبة علمية"<sup>(٤٧)</sup> والحقيقة ان مواقف امريكا من البرنامج النووي الايراني ازدادت بعد سلسلة الاتفاقيات التي وقعتها ايران مع روسيا لبناء وتطوير عدة مفاعلات فيها ورغبت روسيا في ايصال هذه التكنولوجيا الى ايران وعدم انصياهاها للتهديدات الامريكية جعل امريكا تصدر قانون "داماتو" (قانون داماتو: تم بموجبه فرض عقوبات على أي شركة تستثمر بأكثر من (٤٠) مليون دولار في تطوير صناعة النفط في إيران)، وهذا القانون صدر عام ١٩٩٥ وفي حينها دعا الرئيس الامريكي كلنتون الى اسقاط النظام الايراني علانية في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥ "<sup>(٤٨)</sup> والحقيقة ان الصراع الامريكي الايراني من وجهاته المختلفة مرّ بعدة مراحل تاريخية مهمة فبعد ان كانت الشاه ذراع امريكا في المنطقة فقد تخلت عنه، ومن قيام الجمهورية الاسلامية في ايران فان العلاقات بين الطرفين بين شدّ وجذب، ومن ضمن تلك المشاكل التي يثيرها الطرفان هي مسألة البرنامج النووي الايراني " إن الملف النووي الايراني يلخص جوهر القضية رقم واحد على الاجندة الدولية حالياً"<sup>(٤٩)</sup> ان الهيمنة الامريكية وفرض الارادة والتسلط على العالم وفرض سياسة القطب الاوحد بما فيها من تدخلات في شؤون الدول جعلها تتدخل وتسير المنظمة الدولية بالطريقة التي تراها مناسبة لمصالحها، فبرغم من تأكيد ايران على سلمية برنامجها النووي " فان امريكا واسرائيل تؤكدان على ان هذا البرنامج يهدف الى امتلاك السلاح النووي وهو ما يمكن ان يؤدي الى نتائج وانعكاسات استراتيجية بالغة الاهمية في الشرق الاوسط"<sup>(٥٠)</sup> وامريكا وحليفاتها اسرائيل وبعض دول الخليج ترى في تطوير ايران للسحلة النووية أمر خطير خاصة وأن ايران يحكمها فكر ايدلوجية عقائدية " وما يفسر النزعة الثورية عند الشعب الإيراني، علاوة على الشعور القومي، أن لديه ارتباطاً قوياً بالمعتقد الشيعي، القائم أساساً على مبدأ المظلومية. فالعقل الجمعي الشيعي مبني على أساس أن الشيعة ظلموا منذ أيام





الخلافة الراشدة، عندما سلبت الخلافة من علي بن أبي طالب (ع)، وإيران، بالرغم من أنها تعاني كغيرها من دول العالم الإسلامي من المشكلات الاقتصادية، والتحديات التي تفرضها عملية التحديث، في إطار من هيمنة القوى الكبرى في القرن العشرين، إلا أنها اختصت وارتكزت على متغيرين هامين؛

الأول: الطابع الخاص والمكثف للتدخل الأجنبي، من جهة، والثاني: تنامي دور الفقهاء في المجتمع، وعملهم على إنتاج فكر سياسي، ورؤية أيديولوجية خاصين بالدولة الإيرانية. وقد وجد هذا الفكر طريقه للتطبيق في الربع الأخير من القرن العشرين<sup>(٥١)</sup>. إذ كان الخلاف بين إيران ودول المنطقة وخصوصاً الخليجية منها هو خلاف عقائدي أولاً قبل ان يكون سياسياً. والعقوبات الاقتصادية أنها لا تأتي ضمن استراتيجية متكاملة، ولكنها تفرض في أحيان كثيرة لاعتبارات داخلية في البلد الذي يفرض العقوبات، لذلك نجد أنها تأخذ أشكالاً وأنماط عديدة تنحصر في مجملها في أنواع ثلاثة بين التجارية والاستثمارية والذكية<sup>(٥٢)</sup>.

وقد أعادت الولايات المتحدة الأمريكية فرض العقوبات على إيران في الوقت التي تميزت معظم ردود الأفعال الدولية على توصل دول ١+٥ مع إيران بالترحيب بهذا الاتفاق عارضته إسرائيل بشدة بينما اعربت السعودية عن شكوكها به<sup>(٥٣)</sup> ومن الجدير بالذكر أن كلا الدولتين تلعباً دوراً رئيساً في مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة فالصراع قائم بين هذه الدول الثلاث على مختلف الأصعدة، وقد دفعت كلا الدولتين بتقلهما من اجل الغاء الاتفاق النووي مع إيران وإعادة فرض العقوبات عليها. واستطاعت مساعي الرافضين لهذا الاتفاق ان تأتي اوكلها بعدما " أعلن الرئيس الأمريكي " (دونالد ترامب) " يوم الثامن من أيار لعام ٢٠١٨ انسحابه الأحادي من الاتفاق النووي مع إيران"<sup>(٥٤)</sup>، الموقع من قبل سلفه (باراك أوباما) سنة ٢٠١٥، وصادق عليها مجلس الأمن، في خطوة اعتبرها الكثيرون غير مبررة وغير مدروسة وستكون لها انعكاسات سلبية على المجتمع الدولي بشكل عام، والمنطقة العربية بشكل خاص.

أفصح الرئيس الأمريكي " (دونالد ترامب) " عن موقفه من الاتفاق النووي مع "إيران" إبان حملته الانتخابية للرئاسة،





إذ اعتبره أسوأ اتفاق في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، وتعهد بالانسحاب منه إن صار رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، لينفذ وعيده ويخرج من الاتفاق الذي أكد أن مجموعة من العيوب تعترضه، وليعيد فرض مجموعة من العقوبات المشددة على الاقتصاد الإيراني ومعاملاته الخارجية<sup>(٥٥)</sup>.

## الهوامش:

- (١) تضم مجموعة ١+٥ الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة الى المانيا.
- (٢) عمارة فرحاني، الاتفاق النووي الايراني وأثره على العلاقات الأمريكية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة تبسة، الجزائر، ٢٠١٦، ص ٢١.
- (٣) وسام الدين العكمة، دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، اطروحة دكتوراه، غير مطبوعة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة دمشق، ٢٠١١، ص ٤٤٠-٤٤١.
- (٤) فهيم رملي، الدور الإقليمي لإيران في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١: المحددات والرهانات، رسالة ماجستير (منشورة)، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر، ٢٠١٤، ص ٨٤.
- (٥) Hassan Rohany, Peaceful Nuclear Activity and Our Construction with the World, National Interest, ٣ Vol ١, No ١, Winter ٢٠٠٥, p-p ٥, ١٠.
- (٦) مصطفى اللباد، القرار النووي الإيراني من مرحلة خاتمي-روحاني إلى نجاد-لاريجاني، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، ٢٠١٩، ص ٢١.
- (٧) محمد عباس ناجي، الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الاستراتيجية، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٤.
- (٨) عدنان أبو ناصر، "التكنولوجيا النووية السلمية الإيرانية والموقف المتناقض للغرب"، العدد ١٠١، مجلة الوحدة الإسلامية، ٢٠١٥، ص ١٧.
- (٩) عدنان أبو ناصر، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.





- (١٠) حسن بهشتي، بوريان لوزان خارطة طريق للاتفاق الشامل بين مجموعة (١+٥)، مجلة مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٧٣، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٦٧.
- (١١) المصدر نفسه، ص ٦٩.
- (١٢) سليمان يماني، توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٥.
- (١٣) محمد طالب حميد، العلاقات الإيرانية الأمريكية توافق ام تقاطع، الدار العربي للنشر، القاهرة، ٢٠١٩، ص ١٨٥.
- (١٤) سليمان يماني، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.
- (١٥) Catherine V .Scott, Neoliberalism and U.S. Foreign Policy From Carter to Trump, Palgrave Macmillan, Imprint is Published by springer Nature,Switzerland,P.٢٤٦.
- (١٦) James McAuley & Karen Deyoung, "Europeans scramble to save Iran nuclear deal but face new concerns over U.S. sanctions," The Washington Post, May ٩, ٢٠١٨, accessed on ٢٢/٧/٢٠٢١, at: <https://goo.gl/NdGhBj>
- (١٧)– Catherine V. Scott, Ibid,p.٢٤٥.
- (١٨) David M. Halbfinger, David E. Sanger & Ronen Bergman, "Israel Says Secret Files Detail Iran's Nuclear Subterfuge," The New York Times, April ٣٠, ٢٠١٨, accessed on ٢١/٧/٢٠٢١, at: <https://goo.gl/cpHAcA>
- (١٩) Brian Bennett, "White House Has Known for Weeks About Israel's Stolen Iran Documents," The Time, May ٢, ٢٠١٨, accessed on ٢١/٧/٢٠٢١, at: <https://goo.gl/٤PpGCL>
- (٢٠) Tracy Wilkinson & Noga Tarnopolsky, "Israel's Netanyahu makes big pitch to claim Iran is cheating on nuclear deal; Trump likes what he hears," Los Angeles Times, April ٣٠, ٢٠١٨, accessed on ٢١/٧/٢٠٢١, at: <https://goo.gl/pgn٦W٦>
- (٢١) Ibid.





- (٢٢) جاك كارافيللي و سباستيان ماير، مواجهه صعبة امام فريق الامن القزمي الأمريكي الجديد اتجاه ايران، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ٢٠١٨، ص ٢٢.
- (٢٣) Phil Stewart, "America's anti-Iran push may get harder with nuclear deal pullout," Reuters, May ٩, ٢٠١٨, accessed on ٢١/٧/٢٠٢١, at: <https://goo.gl/u٦٦Auk>
- (٢٤) ستار جبار علي، البرنامج النووي الإيراني: تحليل البعدين الداخلي والخارجي، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ١٨٨.
- (٢٥) Derek Stoffel, "Trump's Iran decision is victory for Netanyahu — but now come the risks," CBC News, May ٠٩, ٢٠١٨, accessed on ٢٣/٧/٢٠٢١, at: <https://goo.gl/RmRWDu>
- (٢٦) David Osborne, "Trump promised and delivered on Iran. Never mind that he fabricated and misled all along the way," The Independent, May ٨, ٢٠١٨, accessed on ٢٣/٧/٢٠٢١, at: <https://goo.gl/٧WPYzy>
- (٢٧) عبد المحمود النور، استراتيجية الاحتواء الأمريكي وتأثيرها على الدول الإسلامية: نماذج (إيران، مصر، السودان)، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، الطبعة الأولى، ص ٣٧.
- (٢٨) John Ikenberry, "Rethinking the Origins of American Hegemon," Political Science Quarterly, vol. ١٠٤, no. ٣ (Autumn ١٩٨٩), p. ٣٥٧
- (٢٩) Hal Brands, "U.S. Grand Strategy in an Age of Nationalism: Fortress America and its Alternatives," The Washington Quarterly, vol. ٤٠, no.١ (Spring ٢٠١٧), p. ٧٣.
- (٣٠) رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، مركز الجزيرة للدراسات، أوراق الجزيرة ٦، الدوحة، قطر، ٢٠١٩، ص ٩.
- (٣١) علي المهدي، العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد الاتفاق النووي، مجلة علوم سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص ٨٩.





- (٣٢) "Remarks by President Trump on the Joint Comprehensive Plan of Action," The White House, May ٨, ٢٠١٨, accessed on ١٧/٨/٢٠٢١, at: <https://goo.gl/u٣٨QcY>
- (٣٣) Cristiano Lima, "Trump warns of 'very severe consequence' if Iran restarts nuclear program," Politico, May ٩, ٢٠١٨, accessed on ١٨/٨/٢٠٢١, at: <https://goo.gl/ghzhbL>
- (٣٤) Jen Kirby, "Obama slams Trump's 'misguided' decision to withdraw from the Iran nuclear deal," VOX, May ٨, ٢٠١٨, accessed on ٢١/٨/٢٠٢١, at: <https://goo.gl/XPZVa٢>
- (٣٥) محمد طالب حميد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٩.
- (٣٦) Margaret P. Doxey, International Sanctions in Contemporary perspective (Second edition) Macmilan Press Ltd, ١٩٩٦, P(٨)
- (٣٧) Jeffrey J. schott, "US Economic sanctions: Good Intentions, Bad Execution" Testimony before the committee on International relations US House of Representatives, June ٣, ١٩٩٨.
- (٣٨) أحمد السيد النجار، "الآثار الاقتصادية للعقوبات الأمريكية والدولية على إيران، المركز الديمقراطي العربي، مجلة مدارات إيرانية، العدد الخامس، ٢٠١٩، ص ١٩.
- (٣٩) Brooks, Risa A. "Sanctions and Regime Type: What Works, and When?" ,Security Studies, Vol. ١١, No ٤, June ٢٠٠٢, P-p ١٥-١٦.
- (٤٠) محمود جميل جديد، العقوبات الاقتصادية الدولية ومنعكساتها على عملية التنمية (دراسة مقارنة مع إشارة خاصة إلى سورية)، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط، ٢٠٠٩، ص ١٦.
- (٤١) United States Government Accountability Office, IRAN SANCTIONS: Impact in Furthering U.S. Objectives Is Unclear and Should Be Reviewed, December ٢٠٠٧, P(٣٠).
- (٤٢) ستيفن كينزر، العودة الى الصفر ايران وتركيا مستقبل أمريكا، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٢، ص ١٧١.
- (٤٣) 'Shi gcto Tsuru, Japan s Cap italism(Canto Edition), Cambridge University Press, ١٩٩٦, P٨.





- (٤٤) عصام عبد الشافي، أزمة البرنامج النووي الإيراني (المحددات . التطورات . السياسات)، الطبعة الأولى، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٢٧.
- (٤٥) Oil & Gas Directory Middle East, Islamic Republic Of Iran, ٢٠١١, P.P1٠٦٩.
- (٤٦) عصام عبد الشافي، مصدر سبق ذكره، ص ٤١.
- (٤٧) يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص ٣٠٧.
- (٤٨) Sherifa D.Zuhur, Iran-Iraq and the United States: The new triangle's impact on sectarianism and the nuclear threat, Arm War College, U.S.GOV., ٢٠٠٦, P.٣٩.
- (٤٩) مصطفى اللباد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨.
- (٥٠) خالد محمد العلوي، التجاذب التقني والسياسي للملف النووي الإيراني، حركة التوافق الوطني الاسلامية، المكتب السياسي قسم الأبحاث الدولية، الكويت، ٢٠٠٧، ص ٢٤.
- (٥١) محمد عبد الله يوسف كمال، سقاطات الفكر السياسي الإيراني على دول الخليج العربي (٢٠١١-٢٠١٦) "البحرين دراسة حالة"، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٨، ص ٣٢.
- (٥٢) David J. Lektzian and Christopher M. Sprecher, " Sanctions, Signals, and Militarized Conflict ", American Journal of Political Science , Vol. ٥١, No ٢, Apr ٢٠٠٧, P-p ٤١٥-٤٣١.
- (٥٣) معمر خولي، الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي والرد الإيراني عليه، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٨، ص ١.
- (٥٤) المصدر نفسه، ص ٢.
- (٥٥) اركان نجاه، الملف النووي الإيراني بين دبلوماسية التفاوض الاوربية وسياسة المواجهة الامريكية، مجلة الفكر، العدد ١٢، ٢٠١٨، ص ٧٧.





## المراجع:

الكتب:

- ١) محمد طالب حميد، العلاقات الإيرانية الأمريكية توافق ام تقاطع، الدار العربي للنشر، القاهرة، ٢٠١٩، ص ١٨٥.
  - ٢) ستار جبار علاي، البرنامج النووي الإيراني: تحليل البعدين الداخلي والخارجي، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ١٨٨.
  - ٣) ستيفن كينزر، العودة الى الصفر إيران وتركيا مستقبل أمريكا، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٢، ص ١٧١.
  - ٤) عبد المحمود النور، استراتيجية الاحتواء الأمريكي وتأثيرها على الدول الإسلامية: نماذج (إيران، مصر، السودان)، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، الطبعة الأولى، ص ٣٧.
  - ٥) يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص ٣٠٧.
  - ٦) عصام عبد الشافي، أزمة البرنامج النووي الإيراني (المحددات . التطورات . السياسات)، الطبعة الأولى، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٢٧.
- المجلات والدوريات:
- ١) معمر خولي، الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي والرد الإيراني عليه، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٨، ص ١.
  - ٢) اريكان نجا، الملف النووي الإيراني بين دبلوماسية التفاوض الاوروبية وسياسة المواجهة الامريكية، مجلة الفكر، العدد ١٢، ٢٠١٨، ص ٧٧.
  - ٣) خالد محمد العلوي، التجاذب التقني والسياسي للملف النووي الإيراني، حركة التوافق الوطني الاسلامية، المكتب السياسي قسم الأبحاث الدولية، الكويت، ٢٠٠٧، ص ٢٤.
  - ٤) مصطفى اللباد، القرار النووي الإيراني من مرحلة خاتمي-روحاني إلى نجاد-لاريجاني، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، ٢٠١٩، ص ٢١.





- ٥) محمد عباس ناجي، الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الاستراتيجية، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٤.
- ٦) عدنان أبو ناصر، "التكنولوجيا النووية السلمية الإيرانية والموقف المتناقض للغرب"، العدد ١٠١، مجلة الوحدة الإسلامية، ٢٠١٥، ص ١٧.
- ٧) حسن بهشتي، بوريان لوزان خارطة طريق للاتفاق الشامل بين مجموعة (١+٥)، مجلة مختارات إيرانية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٧٣، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٦٧.
- ٨) سليمان يماني، توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٥.
- ٩) جاك كارافيللي وسباستيان ماير، مواجهه صعبة امام فريق الامن القزمي الأمريكي الجديد اتجاه إيران، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ٢٠١٨، ص ٢٢.
- ١٠) رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، مركز الجزيرة للدراسات، أوراق الجزيرة ٦، الدوحة، قطر، ٢٠١٩، ص ٩.
- ١١) علي المهداوي، العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد الاتفاق النووي، مجلة علوم سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص ٨٩.
- ١٢) أحمد السيد النجار، "الأثار الاقتصادية للعقوبات الأمريكية والدولية على إيران، المركز الديمقراطي العربي، مجلة مدارات إيرانية، العدد الخامس، ٢٠١٩، ص ١٩.
- الرسائل والاطاريح:
- ١) عمارة فرحاني، الاتفاق النووي الإيراني وأثره على العلاقات الأمريكية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة تبسة، الجزائر، ٢٠١٦، ص ٢١.
- ٢) وسام الدين العكمة، دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، اطروحة دكتوراه، غير مطبوعة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة دمشق، ٢٠١١، ص ٤٤٠-٤٤١.





٣) فهم رملي، الدور الإقليمي لإيران في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١: المحددات والرهانات، رسالة ماجستير (منشورة)، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر، ٢٠١٤، ص ٨٤.

٤) محمود جميل جديد، العقوبات الاقتصادية الدولية ومنعكساتها على عملية التنمية (دراسة مقارنة مع إشارة خاصة إلى سورية)، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط، ٢٠٠٩، ص ١٦.

٥) محمد عبد الله يوسف كمال، سقاطات الفكر السياسي الإيراني على دول الخليج العربي (٢٠١١-٢٠١٦) "البحرين دراسة حالة"، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٨، ص ٣٢.

المراجع الأجنبية:

- ١) David J. Lektzian and Christopher M. Sprecher, " Sanctions, Signals, and Militarized Conflict ", American Journal of Political Science , Vol. ٥١, No ٢, Apr ٢٠٠٧, P-p ٤١٥-٤٣١.
- ٢) Sherifa D.Zuhur, Iran-Iraq and the United States: The new triangle's impact on sectarianism and the nuclear threat, Arm War College, U.S.GOV., ٢٠٠٦, P.٣٩.
- ٣) Shi gcto Tsuru, Japan s Cap italism(Canto Edition), Cambridge University Press, ١٩٩٦, P٨.
- ٤) Oil & Gas Directory Middle East, Islamic Republic Of Iran, ٢٠١١, P.P١٠٦٩.
- ٥) United States Government Accountability Office, IRAN SANCTIONS: Impact in Furthering U.S. Objectives Is Unclear and Should Be Reviewed, December ٢٠٠٧, P.(٣٠).
- ٦) Brooks, Risa A. "Sanctions and Regime Type: What Works, and When?" ,Security Studies, Vol. ١١, No ٤, June ٢٠٠٢, P-p ١٥-١٦.
- ٧) Remarks by President Trump on the Joint Comprehensive Plan of Action," The White House, May ٨, ٢٠١٨, accessed on ١٧/٨/٢٠٢١, at: <https://goo.gl/u٣٨QcY> .
- ٨) Cristiano Lima, "Trump warns of 'very severe consequence' if Iran restarts nuclear program," Politico, May ٩, ٢٠١٨, accessed on ١٨/٨/٢٠٢١, at: <https://goo.gl/ghzhbL> .





- ٩) Jen Kirby, "Obama slams Trump's 'misguided' decision to withdraw from the Iran nuclear deal," VOX, May ٨, ٢٠١٨, accessed on ٢١/٨/٢٠٢١, at: <https://goo.gl/XPZVa٢> .
- ١٠) Margaret P. Doxey, International Sanctions in Contemporary perspective (Second edition) Macmillan Press Ltd, ١٩٩٦, P (٨).
- ١١) Jeffrey J. schott, "US Economic sanctions: Good Intentions, Bad Execution" Testimony before the committee on International relations US House of Representatives, June ٣, ١٩٩٨ .
- ١٢) John Ikenberry, "Rethinking the Origins of American Hegemon," Political Science Quarterly, vol. ١٠٤, no. ٣ (Autumn ١٩٨٩), p. ٣٥٧.
- ١٣) Hal Brands, "U.S. Grand Strategy in an Age of Nationalism: Fortress America and its Alternatives," The Washington Quarterly, vol. ٤٠, no. ١ (Spring ٢٠١٧), p. ٧٣.
- ١٤) David Osborne, "Trump promised and delivered on Iran. Never mind that he fabricated and misled all along the way," The Independent, May ٨, ٢٠١٨, accessed on ٢٣/٧/٢٠٢١, at: <https://goo.gl/٧WPYzy>.
- ١٥) Derek Stoffel, "Trump's Iran decision is victory for Netanyahu — but now come the risks," CBC News, May ٠٩, ٢٠١٨, accessed on ٢٣/٧/٢٠٢١, at: <https://goo.gl/RmRWDu>.
- ١٦) Phil Stewart, "America's anti-Iran push may get harder with nuclear deal pullout," Reuters, May ٩, ٢٠١٨, accessed on ٢١/٧/٢٠٢١, at: <https://goo.gl/u٦٦Auk> .
- ١٧) Tracy Wilkinson & Noga Tarnopolsky, "Israel's Netanyahu makes big pitch to claim Iran is cheating on nuclear deal; Trump likes what he hears," Los Angeles Times, April ٣٠, ٢٠١٨, accessed on ٢١/٧/٢٠٢١, at: <https://goo.gl/pgn٦W٦> .
- ١٨) Catherine V .Scott, Neoliberalism and U.S. Foreign Policy From Carter to Trump, Palgrave Macmillan, Imprint is Published by springer Nature, Switzerland, P. ٢٤٦.





١٩) James McAuley & Karen Deyoung, "Europeans scramble to save Iran nuclear deal but face new concerns over U.S. sanctions," The Washington Post, May ٩, ٢٠١٨, accessed on ٢٢/٧/٢٠٢١, at: <https://goo.gl/NdGhBj> .

٢٠) David M. Halbfinger, David E. Sanger & Ronen Bergman, "Israel Says Secret Files Detail Iran's Nuclear Subterfuge," The New York Times, April ٣٠, ٢٠١٨, accessed on ٢١/٧/٢٠٢١, at: <https://goo.gl/cpHacA>.

٢١) Brian Bennett, "White House Has Known for Weeks About Israel's Stolen Iran Documents," The Time, May ٢, ٢٠١٨, accessed on ٢١/٧/٢٠٢١, at: <https://goo.gl/٤PpGCL> .

